العدد 21 • نيسان / ابريل 2021

سياقات الشرق الأوسط

تقدير موقف يختبر سياق موضوع أو خبر، زماناً ومكاناً، ويقرأ تداعياته السياسية والاقتصادية والأمنية، مستعرضاً مسارات مستقبلية متوقعة للحدث وفق التقديرات العلمية المتاحة

@asbab_gp @asbab.gp

أسباب

العلاقات المصرية التركية في موسم تحولات إقليمي

رأي وخلاصة السياق

- يكشف القرار التركي بتوجيه إعلام المعارضة المصرية خفض حملتها ضد النظام المصري، بالتزامن مع مؤشرات أخرى، أن **ثمة تقدم حقيقي لا يمكن تجاهله في طريق بناء تفاهمات مصرية تركية**. وبالإضافة إلى المصالح التي يسعى كل طرف لتحقيقها من خلال تطبيع العلاقات، فإن الظروف الإقليمية الراهنة، خاصة عقب المصالحة الخليجية ووجود اتصالات سعودية وإماراتية لفتح صفحة جديدة من العلاقات مع تركيا، **تجعل من الممكن توصل القاهرة وأنقرة لحد أدنى من التفاهمات، التي توفر لكلا البلدين هامشاً أوسع من البدائل السياسية** خصوصا في ملفات مثل شرق المتوسط وليبيا. لذلك، بالإضافة للتهدئة الإعلامية المشتركة، **من المرجح أن تشهد الأسابيع القليلة القادمة عودة لمستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء**، وإزالة المعوقات التجارية غير المعلنة، وربما بداية تطور أكثر في مستوى التبادل الاقتصادي.
- لكنّ تطور هذه التفاهمات ما يزال محل غموض كبير. لا يتعلق الأمر فقط بالعوامل الشخصية بين قيادة البلدين، ولا بتجاوز ذاكرة الموقف التركي من الانقلاب العسكري في مصر، أو الهجوم الإعلامي المصري على النظام التركي؛ ولكن في الأساس بسبب **تباين مصالح استراتيجي ليس من المرجح التفاهم حوله قريبا**. وبينما لدى تركيا خبرة واسعة في إدارة علاقات معقدة وتحقيق مصالح دقيقة مع منافسين واضحين مثل روسيا وإيران، فإن النظام المصري استطاع أن يحقق مكتسبات سياسية واقتصادية من تركيا بعد خلاف حاد استمر أكثر من سبع سنوات وصولاً لمعادلة مصالح تكتيكية قد تصوغ شكل العلاقة بين البلدين لسنوات مقبلة.

الحدث

ص 02

- في 14 أبريل/نيسان الجاري صرح وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، في معرض رده على استفسارات صحفيين عن مكالمة له مع وزير الخارجية المصري، قال فيها إن "عهدا جديدا من العلاقات يبدأ بين تركيا ومصر، ويمكن أن تكون هناك زيارات متبادلة في الفترة المقبلة على مستوى نواب الوزراء والدبلوماسيين بين البلدين"، كما سيتبعها لقاء بينه وبين وزير الخارجية المصري في أيار/مايو المقبل. وكانت السلطات التركية في مساء الخميس 18 أذار/مارس قد أبلغت القنوات الفضائية المصرية المعارضة المتواجدة على أراضيها بضرورة التغيير "الفوري" من نمط خطابها الهجومي تجاه النظام المصري ورموزه (الرئيس وأسرته ورموز النظام خاصة المخابرات). ولأن القرار تم إبلاغه عبر مسؤول أمني، فلم يكن هناك مجال للنقاش أو التفاوض حول تدرج تطبيقه.

مسار التهدئة

- شهد الملف الليبي ذروة تأزم العلاقات المصرية التركية، في يناير/كانون الثاني 2020، بعد تلويح الجانب المصري بالتدخل عسكريا إذا صعّدت القوات المدعومة من تركيا من عملياتها شرقا باتجاه خط سرت-الجفرة. لكنّ الحاجة لتجنب مثل هذا النوع من الصدام دفعت البلدين لفتح قناة تواصل أمنية، تطورت فيما يبدو لاحقا لتمثل خط اتصال يتناول علاقة البلدين المتأزمة منذ الانقلاب العسكري في مصر، يوليو 2013. ويمكن القول إنه م**نذ سبتمبر/أيلول الماضي أصبحت اللقاءات التركية المصرية منتظمة بهدف إيجاد حل للقضايا الملحة** التي تؤرق البلدين. وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة سواء تصريح وزير الخارجية التركي أو القرار الخاص بفضائيات المعارضة في تركيا، فهي تمثل علامة لا تقبل الشك حول تقدم هذه النقاشات، إلا أن **مؤشرات أخرى سابقة يمكن قراءتها الآن في نفس سياق تطور التواصل بين أنقرة والقاهرة:**

- **أولا: تجنبت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان، الموقعة بين البلدين في أغسطس/آب 2020، ترسيم كامل الحدود اليونانية، واكتفت بترسيم جزئي فقط** بين خطي الطول 26، 28. حيث لم يتم تضمين جزيرة كاستيلوريزو (المعروفة رسميًا باسم ميستي أو مايس بالتركية) وجزء صغير شرق ساحل رودس. ونصت المادة 1 (هـ) من الاتفاقية على أن أي ترسيم لاحق يتجاوز الحدود المنصوص عليها في الاتفاقية (شرق خط الطول 28 أو جنوب غرب جزيرة كريت) سيتم استكماله "بالتشاور مع الدول المجاورة المعنية". وبالتالي، فإن الجيوب المتبقية من الاتفاقية تتعلق بالترتيبات المستقبلية بين الجانبين مع دول ثالثة (تركيا وليبيا وقبرص). وهي رسالة واضحة من جانب مصر بعدم تدخلها في الخلاف المعقد بين اليونان وتركيا. والواقع أن مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر معطلة منذ السبعينيات لعدم رغبة مصر التورط في هذا النزاع، ومن ثم يمثل إقناع مصر للجانب اليوناني بالترسيم الجزئي رسالة إيجابية واضحة لتركيا.

- **ثانيا: نقل مدير عام وزارة الخارجية التركية، تشاغتاي إرجيس، رغبة أنقرة بتوقيع اتفاقية ترسيم حدود بحرية بين البلدين،** على غرار الاتفاقية الليبية التركية، إلى القائم بالأعمال المصري في أنقرة، عمرو حمامي"، وذلك في سبتمبر أيلول 2020 بحسب مقال نشره سادات إرجين، في صحيفة حريت التركية المقربة من الحزب الحاكم.

يتبع:
مسار التهدئة

ص 03

- **ثالثا: تجنب مصر لأي مناطق محل خلاف مع تركيا، في إعلان وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في فبراير/شباط الماضي، طرح أول مزايدة عالمية للتنقيب عن البترول والغاز في 24 منطقة**، تشمل تسع مناطق للبحث والتنقيب في البحر المتوسط، و12 منطقة في الصحراء الغربية، وثلاث مناطق في خليج السويس. هذا الأمر استخدمته مصر لتحسين ظروف التفاوض مع تركيا، التي بدورها التقطته وأثنى عليه وزير خارجيتها تشاووش أوغلو قائلا: "تلقينا بإيجابية نشاط مصر في التنقيب ضمن حدودها البحرية في البحر المتوسط وفق احترام حدودنا"، لافتاً إلى أن مصر "احترمت الحدود الجنوبية لجرفنا القاري، حتى بعد توقيع اتفاق مع اليونان وأن مصر نفذت أنشطتها دون انتهاك حدودنا ونحن نعتبر ذلك خطوة إيجابية".
- **رابعا: تمثل التهدئة في ليبيا أحد صيغ النجاحات التي اختبر كلا البلدين من خلالها جدوى الاتصال الثنائي**. لا شك أن التواجد التركي في ليبيا سيظل غير مرحب به مصرياً، وأن النظرة المصرية طويلة الأجل تستهدف الحد من أي نفوذ عسكري أو أمني تركي في مستقبل ليبيا. لكن، وبصورة تكتيكية براغماتية، فتحت التفاهمات التي تقبلها الطرفان المجال لتحقيق تقدم سياسي مهم قد يكون بداية لاستقرار سياسي أكثر استدامة في ليبيا. وهو ما ظهر في تعامل البلدين مع الحكومة الجديدة التي باتت تتمتع بعلاقات جيدة واضحة مع القاهرة وأنقرة، دون أن تضطر للاختيار بينهما، وهي صورة لم تكن مرجحة بدون رغبة البلدين في ذلك.

الدوافع التركية والمصرية

- من الواضح أن تركيا تسعى بشكل أساسي من خلال تطوير الاتصالات مع مصر إلى **اختراق التحالف المناوئ لها في شرق المتوسط**، والذي يسعى بصورة أساسية إلى عزل تركيا وفرض واقع عليها من خلال إبرام اتفاقات ترسيم حدودية للمياه الاقتصادية الخالصة لكل من مصر واليونان وقبرص ودولة الاحتلال. وعلى الرغم من الموقف التركي الحاسم في شرق المتوسط وتحديها لهذه المساعي، إلا أن دخول فرنسا كداعم لهذا التحالف، جعل التوتر في شرق المتوسط ينعكس سلبا على مجمل العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي في وقت تسعى أنقرة فيه لتخفيف التوترات مع الاتحاد.
- بالإضافة إلى ذلك، فمن الواضح أن **محور الثورة المضادة تلقى ضربتين متتاليتين جعلته أكثر ضعفا، وهي لحظة قد تراها تركيا مناسبة لاختراق هذا التحالف**. الضربة الأولى، هي انقلاب التوازنات في الملف الليبي ونهاية مغامرة "حفتر" التي راهنت عليها الإمارات بشكل أساسي. بات من الواضح أن التدخل التركي خلق توازنات مختلفة لا يمكن تحديها إلا بمستوى واسع من المواجهة العسكرية، تفضل جميع الأطراف تجنبه. ومن ثم تعاملت مصر ببراغماتية مع الواقع الجديد، بينما باتت الإمارات هي الخاسر الأكبر في ليبيا، خاصة بعد أن أصبح حليفها "خليفة حفتر" معزولا من قبل كافة الأطراف.
- أما **الضربة الثانية فهي خسارة "دونالد ترامب"** الحليف الاستثنائي لهذا التحالف. صحيح أن علاقة أنقرة مع الإدارة الجديدة لم تتبلور ملامحها بعد، وأنها لن تكون بالضرورة أفضل من العلاقة مع ترامب، لكن خسارة محور الثورة المضادة تبدو فادحة وهو ما جعل السعودية

يتبع:
الدوافع التركية والمصرية

والإمارات في مرحلة إعادة تموضع إقليمي سواء بإنهاء الأزمة الخليجية أو السعي الجاد للخروج من اليمن، والاستعداد لتوازن جديد ضد إيران. ومن ثم تراهن تركيا على أن حاجة هذا المحور لتهدئة التنافس معها باعتبار أن ثمة مصلحة مشتركة تلوح في الأفق.

- من الجانب المصري، **ترى القاهرة بوضوح أن حلفاءها يتجهون لتفاهمات منفردة مع تركيا**، على غرار خطوة السعودية تجاه قطر والتي تم فرضها على القاهرة دون مراعاة لمطالبها. ومن ثم **تعتقد مصر أن لديها الحق في تنويع خياراتها السياسية بشكل مستقل**، خاصة وأن التقاطع مع تركيا بات لا مفر منه في ليبيا وشرق المتوسط.

- **وتسعى مصر لاستثمار حاجة تركيا لمقاومة مساعي عزلها في شرق المتوسط**، فرغم كون مصر هي الجهة المحركة لمشروع منتدى غاز شرق المتوسط، وإنها عملت بشكل حثيث، مع حلفائها، على منع انعقاد المؤتمر الذي دعا إليه الاتحاد الأوروبي حول ملف غاز شرق المتوسط كي تبقي على عزل تركيا؛ إلا أن مصر ربما هي الطرف الأكثر استفادة في حال دخول تركيا على خط التفاوض حول هذا الملف. فبينما يبدو مسار التفاوض التركي اليوناني بالغ التعقيد، يبدو مسار التفاوض المصري التركي أكثر سهولة، كما أنه مربح للجانب المصري ويعزز من موقفه التفاوضي مع باقي الأطراف حيث ستكون القاهرة هي الطرف الذي يسعى باقي الأطراف لكسب دعمه أو إبقائه على الحياد.

- لكنّ ثمة مصلحة مصرية أخرى، ربما تكون أكثر أولوية، هي **تحقيق مكاسب تتعلق بتعزيز شرعية السيسي وبوضع المعارضة المصرية في تركيا**، خاصة مؤسساتها الإعلامية التي تمثل الصوت الوحيد للمعارضة الذي يسمعه عموم المصريين كل يوم وبات واضحا أن تأثيره لا ينبغي تجاهله.

معادلة جيوسياسية صعبة: تفاهمات تكتيكية وتنافس استراتيجي

- الخلافات المصرية التركية ليست أمرا طارئا ولا تقتصر على ملف غاز شرق المتوسط، كما أنها ليست وليدة سنوات الانقلاب العسكري. لا يمكن تجاهل حقيقة أن الدول الحديثة في مصر، التي وُضِعت أسسها في عهد محمد علي، نشأت كتمرد على النفوذ العثماني. وطوال نحو قرنين من الزمان كانت العلاقات بين القاهرة وإسطنبول عدائية تفتقر للثقة، أو باردة في أحسن الأحوال. ومع تغير أولويات السياسة الخارجية التركية نحو المنطقة العربية والإسلامية عموما **خلال العقد الماضي، اعتبرت القاهرة، ومعها السعودية، أن أي نفوذ تركي في المنطقة هو خصم من نفوذ القوى العربية**. ومن ثم بات التصدي للدور التركي هو أحد المحركات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية خاصة منذ الانقلاب العسكري عام 2013.

- ورغم الإيحاء الإيجابي الذي فهمته تركيا من عدم التنقيب المصري في مناطق محسوبة عليها وكذلك عدم شمول الاتفاق مع اليونان بعض المناطق المتعلقة بالنزاع معها، فإن **ذلك لا يعني بالضرورة أن مصر سوف تفاوض تركيا للتوقيع على اتفاقية ترسيم حدود بحرية نهائية. فالقاهرة لن ترغب بخسارة التحالف مع اليونان، ومن وراءها فرنسا، من أجل تركيا**. بل الأرجح أن تستخدم القاهرة هذه المسألة في مفاوضات طويلة قد تسفر عن بعض التفاهمات، وتحسين العلاقات في شؤون تجارية وربما سياسية أخرى، ولكن ليس اتفاقا بحريا نهائيا وكاملا.

يتبع:

معادلة جيوسياسية صعبة: تفاهمات تكتيكية وتنافس استراتيجي

ص 05

- **تسعى القاهرة لاستعادة دورها الإقليمي كقائدة للعمل العربي**. وبغض النظر عن مدى كفاية مؤهلات مصر الراهنة، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وأيديولوجيا، لتحقيق ذلك، فإنها بالضرورة لن تتصالح مع تمدد نفوذ آخر في المنطقة يمتلك نفس الطموح في الزعامة الإقليمية. لذا، في الوقت الذي ترغب فيه مصر موازنة الدور التركي، فإنها ترغب أيضا في الاستفادة منه، ومن العلاقات مع تركيا، طالما أنه أمر واقع، وذلك بموازنة دور السعودية التي تتطلع إلى قيادة العالم العربي، وهو الدور الذي تعتقد القاهرة أنها أولى به. **ورغم الرغبة في تقليل آثار الدورين التركي والسعودي معا، فإن القاهرة حاليا لا تملك القدرة على القيام بدور منافس**. لذلك، فالاستفادة من العلاقات من الطرفين التركي والسعودي والموازنة بينهما تبدو ملائمة لنظام غير قادر على تأدية دور قيادي في المنطقة.

- ورغم التناقضات الظاهرة، إلا أن التحالف المصري مع السعودية والإمارات مازال تحالفا منطقيا، ويستمد ضرورته من مصالح حقيقية تتفق عليها الدول الثلاث. وليس من المفاجئ أن هذه المصالح تتعارض بصورة مباشرة مع الأجندة التركية في المنطقة. وعلى الرغم من عدم الرضا المصري عن مستوى الدعم الاقتصادي الذي يقدمه حلفائه الخليجيين، إلا أن مستوى اعتماد مصر على السعودية والإمارات اقتصاديا بالغ التأثير في إبقاء هذا التحالف ضروريا للنظام المصري. كذلك، **على المدى البعيد، تراهن القاهرة أكثر على تعزيز تحالفها ـ القائم أساسا على التصدي للنفوذ التركي ـ مع اليونان قبرص وفرنسا باعتبار أن هذه القوى لا تمثل تهديدا إقليميا لمصر كونها لا تتبنى، من وجهة نظر القاهرة، أجندة للهيمنة الإقليمية كالتي تعتقد مصر أن تركيا تتبناها** من خلال أدوارها في العراق وسوريا وفلسطين وليبيا والخليج العربي وحتى في السودان والقرن الأفريقي.